

الجزائر: يجب إلغاء قرار نقل القضاة بشكل جماعي وعشوائي

6 نوفمبر 2019

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات الجزائرية إلى إلغاء قرار وزير العدل بنقل 2998 قاضياً، وضمان حقهم في التثبيت الوظيفي، وحماية استقلال مؤسسة وأفراد السلطة القضائية في البلاد.

كما دعت السلطات إلى الامتناع عن استخدام القوة بشكل غير قانوني أو غير متناسب، ضد القضاة المشاركين في الإضراب الحالي احتجاجاً على قرار وزير العدل.

تأتي هذه الدعوات على إثر اقتحام قوات الأمن لمحكمة الاستئناف في وهران يوم 3 نوفمبر 2019، ولجئها إلى استخدام القوة ضد القضاة لإجبارهم على إنهاء الإضراب. حصل ذلك بالرغم من مشروعية المطالب المتزايدة بتعزيز سيادة القانون وإنهاء سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء.

"يجب على السلطات الجزائرية إنهاء تدخلها في الشؤون القضائية، وضمان أن جميع القرارات المتعلقة بإدارة مهنة القضاء، بما في ذلك عمليات النقل، يتم اتخاذها من قبل مجلس أعلى مستقل للقضاء، وبناء على معايير موضوعية وإجراءات شفافة." قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

بموجب القانون الأساسي رقم 04-12 بشأن المجلس الأعلى للقضاء، فإن رئيس المجلس الأعلى للقضاء ونائبه هما على التوالي، الرئيس الجزائري ووزير العدل. لهذا السبب ولأسباب أخرى، تعتقد اللجنة الدولية للحقوقيين أن المجلس الأعلى للقضاء بشكله الحالي ليس مستقلاً عن السلطة التنفيذية، وبالتالي فإن السلطة القضائية برمتها خاضعة مؤسسياً وعملياً للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يتعارض مع المعايير الدولية بشأن استقلال القضاء ونزاهته.

في عام 2018، أعربت لجنة حقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الرابع للجزائر، عن قلقها إزاء الضمانات غير الكافية لاستقلال القضاء، والحاجة إلى تعزيز استقلال وصلاحيات المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر.

"بدلاً من مهاجمة القضاة الذين يدافعون عن مبدأ سيادة القانون، يجب أن يمثل إصلاح المجلس الأعلى للقضاء وضمان استقلاله الكامل، الأولوية الأكثر إلحاحاً للسلطات الجزائرية،" علق بنعربية.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين،

هاتف: +41-22-979-3817

بريد الكتروني: said.benarbia@icj.org